مجتمع

الجزائر: اندلاع مريب لموجة حرائق متزامنة

اندلعت سلسلة من الحرائق بشكل متزامن منذ ليلة الجمعة، في عدد من المناطق والولايات في الجزائر، خلّفت عدداً من الضحايا والمصابين، وتسبّبت بنزوح عائلات من مساكنها خوفاً من النيران التي أتت حتى الآن على آلاف الهكتارات. واندلعت الحرائق في وقت واحد، وبشكل أثار الكثير من الشكوك حول دوافع إجرامية خلف اشتعال النيران، في ولايات البويرة وتيبازة والمدية، قرب العاصمة الجزائرية، وفي الشلف ووهران وتلمسان وسيدي بلعباس، غربي الجزائر، وبجاية وتيزي وزو وبومرداس، شرقي البلاد. (العربي الجديد)

مصر: الطقس السيئ يضرب الإسكندرية

شهدت محافظة الإسكندرية شمالي مصر، منذ فجر أمس السبت، أمطاراً غزيرة وتقلبات في الأحوال الجوية، مما أدى إلى غرق العديد من الشوارع الرئيسية والجانبية، خاصة التي تعاني من مشكلات في شبكة الصرف الصحي، جراء تراكمات الأمطار التي اجتاحت المدينة الساحلية. كما أدت الأمطار إلى غرق عدد من المنازل والمحال التجارية بأماكن متفرقة بمنطقة النزهة وجليم وسيدي بشر والمنتزه والمندره، بعدما تخطى منسوب مياه الأمطار الأرصفة. وحذرت الجهات المسؤولة في المحافظة بعدم الاقتراب من أعمدة الإنارة والمحولات الكهربائية. (العربي الجديد)

غواتيمالا: الطين يبتلع المنازل

وصلت، أمس، قوات الجيش في غواتيمالا إلى قرية جبلية قتل فيها نحو 100 شخص في انهيار أرضي، كما لقي عشرات آخرون حتفهم في دول أميركا الوسطى والمكسيك، من جراء الأمطار الغزيرة الناجمة عن العاصفة إيتا. وقال روبين تيليز المتحدث باسم الجيش الغواتيمالي إنّ قتلى كثيرين دفنوا في منازلهم بقرية كويغا في منطقة ألتا فيراباز الوسطى حيث ابتلعت التدفقات الطينية نحو 150 منزلاً. وتسببت العاصفة المدمرة الآتية من بنما في أضرار بالغة في هندوراس والمكسيك المجاورتين. من جهته، لمّح رئيس غواتيمالا، أليخاندرو جياماتي، إلى أنّ عدد القتلى ربما يكون أكبر. ويُقدر عدد القتلى والمفقودين في كويغا بنحو 150. وأظهرت لقطات من جزء آخر من غواتيمالا قوارب تنقل القرويين في المناطق التي غمرتها الفيضانات، ورجال إنقاذ وهم يحملون أطفالاً على ظهورهم ويخوضون في المياه. وتباطأت عمليات الإنقاذ في جميع أنحاء هندوراس وغواتيمالا بسبب الدمار الذي لحق بالطرقات والجسور، ما اضطر السلطات للاستعانة بالجيش واستخدام الطائرات المروحية والزوارق السريعة لإنقاذ المحاصرين فوق أسطح منازلهم. وذكرت الحكومة في هندوراس أنّ الفيضانات أسفرت عن مقتل 23 وفقدان شخصين. كذلك، قالت سلطات ولاية تشياباس المكسيكية، إنّ 19 شخصاً لقوا حتفهم بعد فيضان عدد من الأنهار، كما قتل شخصان في ولاية تاباسكو شمال تشياباس.
(رويترز)

(يوهان اوردونيز/ فرانس برس)

إيران: «عقوبات» على مرضى السكري

طهران ـ **العربي الجديد**

«أعاني منذ فترة طويلة من مرض السكري وتدهورت صحتي منذ سنوات، ليترك ذلك أثراً كبيراً في وضعي النفسي. بسبب المرض أعاني من التعب والضغط النفسي المستمرين، ازدادا في زمن كورونا، ما وضعني أمام مشكلة كبيرة لاحتواء المرض، تحديداً عندما أضطر للبحث عن الأنسولين في جميع الصيدليات من دون العثور عليه». هذا ما تقوله المريضة بداء السكري، أكرم رحيمي، لوكالة «إيسنا» الإيرانية، وتضيف: «كلما شربت الماء، سواء في النهار أو الليل، لا يروي ظمئي، كما أعاني من ضيق نفس، فاقمه وضع الكمامة منذ أشهر».

تكشف تصريحات رحيمي عن جانب من معاناة مرضى السكري هذه الأيام في إيران في زمن كورونا، خصوصاً مع النقص الحاد في الأنسولين الذي يصل أحياناً إلى حدّ الغياب الكامل، مع العلم أنّه دواء أساسي، تتوقف عليه حياة هؤلاء المرضى، المقدر عددهم بنحو خمسة ملايين شخص في إيران، يستخدم أكثر من 600 ألف منهم بشكل منتظم، قلم الأنسولين في مواجهة السكري.

روت شبكات التواصل الاجتماعي قبل فترة معاناة هؤلاء المرضى في الحصول على الأنسولين عبر هاشتاغ #أنسولين_نيست (الأنسولين غير موجود) ليكمل المستخدمون من المرضى وأهاليهم فصول هذه الرواية المأساوية. قالت شابة في تغريدة: «أعاني منذ 16 عاماً من السكري من النوع الأول، ولا يمكنني كبحه من خلال تناول الحبوب، ولذلك أستخدم قلم الأنسولين. أنا فتاة عمري 25 عاماً ولديّ آمال وأمنيات. من دون الأنسولين لا يمكنني البقاء حية، إلا لأيام. ولذلك، فإنّ اختفاء الأنسولين يعني إطلاق رصاصة الرحمة عليّ وعلى أمثالي». كذلك، قال محمد رضا: «أبي وأمي كلاهما مصاب بالسكري. قدم والدي ملتهبة، ولم يبق منها إلاّ العظام، وبسبب كورونا لم نحصل على موعد في المستشفى لإجراء عملية جراحية له. الآن ماذا أفعل؟ الأنسولين غير متوفر. أين الأنسولين؟».

وفي مواجهة هذه الأزمة، تقول السلطات الصحية إنّ نقص الأنسولين في البلاد «أمر مؤقت» وفق رئيس منظمة الغذاء والدواء الإيرانية، محمد رضا شانه ساز، مشيراً إلى أنّ المنظمة ستقوم بتوزيع الدواء، غير أنّ المرضى يقولون إنّهم يعانون منذ أشهر من هذه المشكلة التي تفاقمت خلال الأسابيع الأخيرة: «الموت لا ينتظر توزيع الأنسولين هذا الأسبوع» كما يقول أحدهم. وتؤكد صحة كلام هؤلاء المرضى رسالة بعثها 120 طبيباً إلى الرئيس حسن روحاني، في أغسطس/ آب الماضي، حذروا فيها من نقص شريط قياس السكر وقلم الأنسولين، مؤكدين أنّ «اختفاء أيّ من الوسيلتين، يعرّض المرضى على المدى القصير لخطر هبوط حاد للسكر وتراجع مستوى الوعي وخطر الموت المفاجئ، وعلى المدى البعيد لأعراض مثل بتر الأعضاء والجلطة القلبية والدماغية ومشاكل في الكلى». وبالرغم من إصدار روحاني تعليمات في رسالة إلى وزير الصحة سعيد نمكي، فإنّ النقص الحاد لقلم الأنسولين هذه الأيام، يؤكد استمرار المشكلة التي تعزوها السلطات الإيرانية إلى العقوبات الأميركية والمشاكل التي أحدثتها على مستوى معاملات إيران المالية مع الدول.

لا تستهدف العقوبات الأميركية بشكل مباشر تجارة الأدوية في إيران، لكنّ الأخيرة تواجه صعوبات كبيرة في تمويل عمليات شراء الأدوية من الخارج بسبب حظر مصارفها ومعاملاتها المالية، فضلاً عن تجنب كثير من الشركات الأجنبية بيع هذه الأدوية لإيران خوفاً من تعرضها لعقوبات أميركية.

وبحسب رصد «العربي الجديد» فإنّ المرضى الإيرانيين هم الشريحة الأكثر تضرراً من العقوبات الأميركية، إذ إنّ مفاعيل الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها العقوبات وضعف أداء الحكومة الاقتصادي، وما تبعها من تضخم غير مسبوق في الأسعار والخدمات، أكثر تأثيراً عليهم، وتبقى معاناتهم أكبر من غيرهم، نظراً أولاً لغلاء أسعار الأدوية، وثانياً لغياب أصناف مهمة من هذه الأدوية تتوقف حياتهم عليها، من بينها الأنسولين لمرضى السكري.

من جهتهم، يؤكد مراقبون أنّ اختفاء الأنسولين في الصيدليات الإيرانية، له سبب آخر أيضاً، بالإضافة إلى العقوبات الأميركية، مشيرين إلى تهريب هذا الدواء وأدوية وسلع أساسية أخرى إلى الدول المجاورة لإيران بسبب الفارق الكبير في الأسعار بعد هبوط الريال الإيراني إلى مستويات قياسية خلال الأشهر الأخيرة.

استيراد 600 ألف قلم

أحيا أخيراً نبأ استيراد 600 ألف قلم انسولين بعض الامل لدى مرضى السكري في إيران، فقد كشف المدير العام للدواء بمنظمة الغذاء والدواء الإيرانية، حيدر محمدي، عن استيراد هذه الشحنة وتوزيعها بدءاً من الاسبوع الماضي. وعلى الرغم من أهمية الخطوة رصدت «العربي الجديد» استمرار الأزمة، فالنقص ما زال على حاله.

تحقيق

رغم الموجة الثانية لكورونا، اختارت الجزائر بدء العام الدراسي الحالي من خلال حضور التلاميذ إلى المدارس مع اتخاذ إجراءات الوقاية كافة. إلا أن الأهل اصطدموا بغلاء أسعار المستلزمات المدرسية، عدا عن خوفهم من الفيروس نفسه

عودة إلى المدرسة
جزائريون يشكون الغلاء وكورونا

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

عاد أربعة ملايين تلميذ جزائري في المرحلتين المتوسطة والثانوية إلى مدارسهم يوم الأربعاء الماضي، سبقهم أكثر من خمسة ملايين تلميذ في المرحلة الابتدائية كانوا قد التحقوا بمدارسهم في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ظروف صحية استثنائية بسبب تفشي فيروس كورونا. ولا ينحصر القلق باحتمال انتشار العدوى بين التلاميذ، إذ تعاني العائلات بسبب غلاء أسعار القرطاسية والكتب وغيرها من المستلزمات المدرسية، في ظل تداعيات كورونا السلبية على الاقتصاد وبالتالي تفاقم الأزمة المعيشية.

إذاً، يتوجب على التلاميذ إحضار أقلام وكتب وغير ذلك، ويأملون أن يكون أهلهم قادرين على شرائها لهم. وعادة ما تشهد هذه الفترة إقبالاً كبيراً من الأهل على مختلف المحال والمكتبات التي تبيع المستلزمات الدراسية. لكن الوضع تغيّر هذا العام في ظل شكاوى الأهل من جراء غلاء الأسعار وتراجع قدرتهم الشرائية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي خلّفها تفشي كورونا، والذي كان له تأثيراً من جراء الأزمة الصحية التي شهدتها البلاد. كما تضرر سائقو سيارات الأجرة والعاملون في مشاريع البنّاء وغيرها. من هنا، لجأت بعض العائلات إلى بيع ما تملك من أغراض ثمينة للتمكّن من مواجهة المصاريف المتعلقة بالعام الدراسي الجديد.

وتجاوزت أسعار الحقائب المدرسية خلال السنوات الأولى من المدرسة ثلاثة آلاف دينار جزائري (نحو 23 دولاراً)، كما تجاوز سعر الزي المدرسي 800 دينار (6 دولارات). أما الأسعار الخاصة باللوازم المدرسية مثل القرطاسية وغيرها، فتصل كلفتها للتلميذ الواحد إلى ما يزيد عن 10 آلاف دينار (نحو 77 دولاراً). وبالتالي، فإنّ رب العائلة الذي لديه أربعة أطفال يحتاج إلى 60 ألف دينار (نحو 465 دولاراً) لتلبية متطلبات الدخول إلى المدرسة لأبنائه، ما يعني راتب شهرين بالنسبة لموظف في مؤسسة حكومية. أما العاطلون عن العمل بسبب كورونا، فلجأوا إلى الاستدانة إلى حين تحسّن الأوضاع الاقتصادية.

إلى ذلك، سعت عشرات الجمعيات الخيرية إلى مساعدة ما تيسر من العائلات المعوزة والفقيرة لتوفير اللوزام المدرسية لأبنائها، من بينها جمعية «نَاس الخير» في ولاية الشلف غربي العاصمة الجزائرية. وعملت على جمع تبرعات من الأغنياء بهدف شراء اللوازم المدرسية لتلاميذ القرى والعائلات ذات الدخل المحدود.

يقول العضو في الجمعية محمد صاولي، لـ «العربي الجديد»، إن برنامج جمع التبرعات سيستمر حتى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، في حال تمكنت الجمعية من توفير الملابس واللوازم المدرسية للأطفال في عشر بلديات من الولاية، موضحاً أن هذا العمل يندرج في إطار مخطط موجه لليتامى والأرامل والأسر المعوزة منذ شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، خلال الاستعداد للدخول إلى المدرسة. بالإضافة إلى الأعباء المادية والمشاكل الاجتماعية التي غالباً ما ترافق العائلات خلال فترة الدخول إلى المدرسة خصوصاً بالنسبة للعائلات محدودة الدخل، تتحدث بعض العائلات عن خوفها على سلامة أطفالها مع تفشي الموجة الثانية للوباء في البلاد. ووضعت وزارة التربية الوطنية خطة استثنائية لضمان استئناف الدراسة في المدارس، وخصوصاً في المرحلتين المتوسطة والثانوية، حرصاً على صحة التلاميذ والعاملين وسلامتهم.

كذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير المشددة، منها وجوب تهيئة مدخل المدرسة من خلال وضع حواجز أو أشرطة ملونة بشكل يضمن تنقل التلاميذ في اتجاه واحد مع احترام التباعد الجسدي. كما نص على الحرص على توفير مستلزمات التنظيف والتطهير، وتوفير أجهزة قياس الحرارة بالأعداد الكافية.

وفي ما يتعلق بقاعات الدراسة، فقد حددت الخطة كيفية جلوس التلاميذ مع احترام التباعد الجسدي، مع إلزام الأساتذة بتطبيق هذا التباعد بينهم وبين التلاميذ بمسافة متر ونصف على الأقل. ودعا وزير التربية محمد واجعوط إلى «الاحترام الصارم» للبروتوكول الوقائي الصحي الذي صادقت عليه اللجنة العلمية لوزارة الصحة، والالتزام بتنفيذ كل ما جاء فيه من إجراءات وقائية في مختلف المحطات. كما دعا إلى الاهتمام بالجانب النفسي للتلاميذ من قبل مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، مع ضرورة تأمين الإطار التربوي لكل مادة وفي مختلف المستويات. وكلفت الحكومة وزارة الداخلية ووزارة التضامن بمتابعة ملف وصول منحة الدراسة المقدرة بخمسة آلاف دينار (25 دولاراً) لكل تلميذ محتاج، مع البلديات. وهي المنحة التي قررت الحكومة سدادها منذ يونيو/ حزيران الماضي، حين طلبت قائمة بهؤلاء التلاميذ المحتاجين.

وكان مجلس الوزراء قد حدد في بيان يوم 21 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي موعداً للدخول المدرسي بالنسبة للمرحلة الابتدائية في كافة أنحاء الجزائر، و4 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري للمتوسط والثانوي، فيما حدد الدخول الجامعي يوم 15 نوفمبر الجاري. وتبقى الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تشهد البلاد عودة إلى المدرسة على مرحلتين وليست مرحلة واحدة كما في السنوات الماضية، في ظلّ تفشي كورونا. وعادة ما كانت تبدأ المدارس مع بداية سبتمبر/ أيلول من كلّ سنة.

عودة إلى المدرسة في الجزائر (بلال بنسالم/ Getty)

على دخل الفرد. وأعربت الكثير من العائلات عن استيائها بسبب غلاء أسعار القرطاسية والكتب المدرسية بالمقارنة مع العام الماضي. ورأى البعض أن التجار استغلوا الوضع لرفع الأسعار معتبرين أنه لا خيار أمام العائلات غير شراء متطلبات المدرسة الأساسية على الأقل. يُضاف إلى ما سبق الأعباء اليومية للعائلات في ظل انخفاض القدرة الشرائية. في هذا السياق، تقول سعيدة بن عبد الرحمن إن الأسعار «مرتفعة جداً خصوصاً لمن لديه أكثر من طفل في عمر الدراسة. وتوضح لـ «العربي الجديد» أن لديها أربعة أطفال يحتاجون جميعهم إلى لوازم مدرسية. لذلك، اضطرت إلى الاستدانة من أجل شراء ما يحتاجه أبناءها.

هذا الواقع يدفع الأهالي إلى شراء اللوازم المدرسية من المحال أو البسطات التي توفرها بأسعار أقل. على سبيل المثال، لجأ البعض إلى الباعة الذين يعرضون بضاعتهم على الرصيف لتصريف ما يمكن بأسعار أقل بالمقارنة مع المحال أو المكتبات، الأمر الذي ينقذ العائلات، خصوصاً التي بات معيلوها عاطلون عن العمل.

من جهة أخرى، يشكو العمال الموسميون من تراكم الديون عليهم بسبب توقف أعمالهم

465
دولاراً هو المبلغ التقريبي الذي تحتاجه العائلة الجزائرية لتأمين المستلزمات الدراسية لأربعة أطفال.

ليبيا: تجاوزات في المصحات الخاصة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ما زال الجدال واسعاً في الأوساط الطبية والقانونية، في ليبيا، بشأن اعتماد تعريف رسمي للخطأ الطبي، في الوقت الذي تتزايد فيه شكاوى المواطنين من تجاوزات المصحات الخاصة على وجه الخصوص، وارتفاع عدد ضحاياها.

وبالرغم من حملات الإقفال التي تطلقها جهات حكومية في عدد من المدن الليبية ضد عدد من المصحات الخاصة، فإنّ بياناتها تؤكد أنّ قرارات الإقفال جاءت على خلفية تفشي كورونا، والذي كان له تأثيراً

القطاع الصحي بكامله مرافقه منهك في ليبيا (ماركو لونيراري/ فرانس برس)

استعمال أدوات لأكثر من مريض، أو لعدم التقيد بالنظافة ووجود عاملين من دون شهادات مزاولة للمهنة، لكنّ أيّاً منها لم يشر إلى إقفالات بسبب تجاوزات طبية تتعلق بالمرضى، الذين مات بعضهم.

في الغالب ليس هناك ما يثبت أنّ المريض دخل إلى هذه المصحة أو تلك

فقد أحمد المدني، وهو مواطن من بنغازي، طفله وعمره أقل من عام، بسبب صرف طبيب في أحد المصحات الخاصة في بنغازي دواء بجرعات كبيرة له. يشرح المدني لـ «العربي الجديد» أنّ «الجرعات التي وصفها الطبيب هي جرعات فتك في الخامسة عشرة، وبسبب تناول طفلي الدواء قرابة أسبوع حدثت له مضاعفات»، مؤكداً أنّ مصحة أخرى هي التي أكدت له سبب فقدانه طفله بعد مضاعفات الزمته الفراش لأسبوع آخر. لكنّه يؤكد في الوقت نفسه أنّ الطبيب الذي أثبت الحالة تملص من كتابة تقرير لإثباتها، مرجحاً وجود علاقات خاصة بين أصحاب المصحات، التي يؤكد أنّ أغلبها يمارس عمله بهدف التربح السريع، لا غير. التهمة نفسها توجهها زهرة السعيطي، وهي مواطنة من أجدابيا، شرقي البلاد، إلى أحد المصحات التي تسببت في فقدان والدتها حاسة السمع وتعثر لسانها في النطق ومضاعفات أخرى قالت بأنها «تزداد كلّ يوم». واضطرت السعيطي لدفع «فاتورة كبيرة مسبقاً قبل إدخال والدتي لإجراء عملية جراحية، كشرط لإجراء العملية، لكنّ نتائجها كانت صادمة لي ولأسرتي وللأصدقاء».

وبعد عرض حالتها في مصحات في تونس، تقول السعيطي إنّ «السبب كان جرعات التخدير العالية والمضيّ في العملية سريعاً، ما يعني عدم تبادل النقاش بين الجراح وطبيب التخدير». وبعد مطالبات ورفع قضية لم تتمكن السعيطي من الوصول إلى نتيجة، فليس هناك ما يثبت دخول والدتها إلى المصحة التي أتلفت ملفها، وفق قولها.

ولا ينفي المحامي، فرج حدود، ارتفاع تكاليف العلاج في المصحات الخاصة، وعدم وجود لائحة رسمية تحدد أسعار الأدوية والعلاج هناك، مؤكداً التقصير الرسمي الكبير في تحديد المسؤولية الطبية. ويوضح حدود لـ «العربي الجديد» أنّ «لوائح المجلس الطبي لم تحدد للمصحات شرطاً في عقودها يتعلق بخبرة الطبيب وسنوات مزاولته المهنة، وبسبب ارتفاع أجور الاختصاصيين والاستشاريين، تلجأ المصحات بهدف التربح وجني الأموال إلى الأطباء حديثي التخرج في مختلف التخصصات مستغلة ظروفهم ونقص فرصة العمل في البلاد».

يتابع: «حتى الآن ليس هناك ما يفرّق رسمياً بين الخطأ الطبي والمضاعفات التي قد تنتج عن تدخل الطبيب، ما يؤدي إلى اتهام الطبيب بأيّ نتيجة سلبية». وحول المتابعة القانونية، يقول حدود إنّ «المحكمة العليا قررت إلزام المحاكم بعرض أيّ قضية على المجلس الطبي العام وبناء أحكامها وفق تقرير المجلس لتحديد المسؤولية الطبية». ويعتبر أنّ قانون المسؤولية الطبية الذي وضعه الأطباء غير نزيه وكذلك مسارات القانون في الاحتكام لرأي المجلس تركت فضفاضة.

وبسبب تنقلها بين المحكمة ومكاتب المحامين، تؤكد السعيطي أنّ ظاهرة الفساد المستشرية في ليبيا تسربت إلى جهات صحية، كالمجلس الطبي الذي يتضمن أطباء يمتلكون مصحات خاصة بهم، وتقول: «سبب فشل ادعائي على المصحة التي أجرت بحقّ أمي أنّ المحكمة ارتهنت لتقرير المجلس الطبي الذي حدد براءة الطبيب المعني فأصبح المجلس هو المحكمة». وتوضح السعيطي رأيها بالقول إنّها لا تتحدث عن الفرق بين المضاعفات والخطأ الطبي المحتمل وقوعه: «لكنني أتحدث عن الفرق بين الخطأ الطبي والجريمة، في ظلّ الفساد الذي ساعد الأطباء التجار، في التهرب من المسؤولية وشجعهم على ممارسة المزيد، فالهم لديهم كسب المال».

ويقر منير القماطي، عضو المجلس الطبي، بوجود تجاوزات كبيرة في المصحات الخاصة، لكنّه يلفت إلى أنّ الجدال القانوني حول قانون المسؤولية الطبية لا يعني مجلسه. ويوضح القماطي لـ «العربي الجديد» أنّ «القانون يجب أن تفسره لوائح لتحدد رأي المجلس وتفصل بين المسائل المدنية التي يترتب عليها تعويض، والمسائل الجنائية التي من المفترض أن يفصل فيها القضاء لا المجلس». لكنّ السعيطي تؤكد أنّ القضية التي تواجه المجتمع تتمثل في الفساد: «قبل أن يصل التقرير إلى المجلس أو المحكمة يجري تزويره، وفي الغالب ليس هناك ما يثبت أنّ المريض دخل إلى هذه المصحة أو تلك، فحتى الصيدليات لا توقع بختمها عند صرف الدواء تهرباً من المسؤولية».

لبنان: الأحزاب تنسحب من انتخابات «الأميركية»

يمكن فهم انسحاب الأحزاب من انتخابات الجامعة الأميركية في بيروت مؤشراً لتراجع على مستوى الجامعة الخاصة الأشهر

بيروت ـ **سارة مطر**

في خطوةٍ غير مسبوقة، انسحب عدد من الأندية الطلابية التي تسيطر عليها قوى السلطة في لبنان، من سباق الانتخابات الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، تحت عناوين ومبرّرات عدة، ليتفاوت الانسحاب بين أندية قرّرت المقاطعة النهائية، ترشّحاً وانقراعاً، وأخرى اقتصرت على عدم المشاركة في الترشّح، تاركةً لمناصريها حرية التصويت من عدمه.

المقاطعة التي تُواجه بـ«أكبر حملة انتخابية للمستقلّين في تاريخ الجامعة» وفق بيانٍ تداولته وسائل التواصل الاجتماعي، حصرت المنافسة هذه السنة بين «النادي العلماني» الذي يخوض الانتخابات بـ 94 مرشّحاً مقابل عددٍ من المستقلين. وقد وصف «النادي» الانسحابات بأنّها «إعلان هزيمة مقنّع يعكس عجز أحزاب السلطة الطائفية عن مخاطبة جيل الشباب بعد ثورة أكتوبر 2019 (حراك شعبي انطلق في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 بمطالب معيشية وسياسية، غلب عليه الطابع الشبابي المستقل، كما شاركت جماهير بعض الأحزاب)».

تجدر الإشارة إلى أنّ انتخابات «الأميركية» وهي من أعرق الجامعات الخاصة في لبنان، المقرّرة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، لطالما شكّلت ساحة لمعارك تنافسية محتدمة تستنسخ الحياة السياسية اللبنانية، لا سيّما على مقاعد الحكومة الطلابية البالغ عددها 19 مقعداً، ما يطرح اليوم جملة تساؤلات وإشكاليات.

وفي اتصال مع «العربي الجديد»، أكّد عميد شؤون الطلاب في الجامعة الأميركية، الدكتور طلال نظام الدين، أنّهم يتطلعون قدماً «لإجراء الانتخابات التي ستكون هذه السنة عن بُعد، ما تطلّب منّا تحضيرات وتجهيزات إضافية منذ بداية الفصل الجامعي وحتى أواخر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إذ سيتمّ اعتماد أحدث التقنيات وأكثرها أمناً وأماناً لضمان دقة النتائج ومصداقيّتها. وقد بلغ عدد المرشحين نحو 225 يُنتظر التدقيق باهليتهم لمواصلة خوض المعركة، من بينهم 178 مرشّحاً لمجلس الكلية، و47 مرشّحي الحكومة الطلابية»، لافتاً إلى أنّ «مرشّحي الحكومة الطلابية يتنافسون ضمن 4 لوائح كبيرة، بالإضافة إلى طلاب مستقلين، على 19 مقعداً، في حين يتنافس مرشّحو مجلس الكلية على 84 مقعداً موزّعة على 7 كليات، كلّ كلية بحسب حجمها. كما أنّنا نشهد حركة تسجيل كبيرة للمشاركة في الاقتراع». وإذ أشاد بـ«حماس الطلاب للانتخابات التي فرضت أحداث العام الماضي إلغاءها، بعدما تزامنت مع ثورة أكتوبر» قال: «يُمنع وجود الأحزاب في الجامعة، لكن هناك طلاب يناصرونها، غير أنّ الكل متفق على أنّ الذين انسحبوا من المعركة لم يجدوا عدداً كافياً من المرشحين، فراوا أنّ من الأفضل الانسحاب بكلّ شرف وكرامة، في حين أنّ المرشّحين، والذين باكثريّتهم لا ينتمون للأحزاب، يبدو أنّهم مرتاحون على وضعهم، سواء لجهة عدد المرشحين أو الأصوات». وأضاف: «لا شكّ في أنّ الأحزاب كانت تحاول عادةً استغلال الانتخابات الطالبية في الجامعة لتقدم الانتصار لزعيمها، وهو ما لا يمثل الحقيقة والواقع. غير أنّنا نلحظ اليوم رفضاً تامّاً لدى الشباب اللبناني إن لم نقل لكلّ الأحزاب، فهو لكلّ تلك الأحزاب التي تحاول المشاركة في الحكومة المرتقبة، والتي تتنازع على الحقائب الوزارية. هناك رفض كامل من الجيل الجامعي الباحث عن ممثلين جدد لا يشاركون في اللّعبة السياسية اللبنانية».

واعتبر نظام الدين أنّ مبرّر بعض طلاب الأحزاب بأنّهم انسحبوا جرّاء الإعلان المفاجئ لموعد الانتخابات، هو «تبرير غير منطقي وليس بعذر، فالقانون نفسه يطبّق على الجميع، والإجراءات والمهل ما زالت نفسها كما الأعوام الماضية، علماً أنّ طلاب الأحزاب يبدأون كلّ سنة ترتيباتهم منذ أغسطس/ آب، أي قبل أن تفتح الجامعة أبوابها»، نافياً أن تكون أي جهة طالبية قد طلبت منه إلغاء الانتخابات «فلا أعتقد أنّ أحداً يجرؤ على طلب ذلك، إذ ليست من مصلحة أيّ جهة إسكات صوت 8000 طالب». وشدّد عميد شؤون الطلاب على أنّ «الانتخابات الطالبية جزء من أساس الجامعة الأميركية، فهي تجربة مهمة لترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير وأطر الحوار والنقاش وتبادل الأفكار لدى الطلاب، خصوصاً أنّنا شركاء في بناء روّاد المستقبل، والوقت الراهن هو وقت الشباب والشابات لتغيير البلد».

من جهته، قال الرئيس السابق لـ«النادي العلماني» وعضو شبكة «مدى» الشبابية (تضم 4 أندية علمانية في الجامعات الخاصة في لبنان)، كريم صفي الدين، لـ«العربي الجديد»: «نخوض معركة قوية جداً بـ94 مرشّحاً، لكنّنا طبعاً جاهزون ومستعدون رغم بعض العوائق التقنية المرتبطة بالإدارة، لناحية التأخر في إعلان موعد الانتخابات وآلية التسجيل للاقتراع، لكنّ طلاب الأحزاب انسحبوا خوفاً من الهزيمة لإدراكهم أنّه مهما استعدّوا لن يستقطبوا أيّ حماس تجاههم، وبنفس الوقت يحاولون سحب القيمة السياسية للانتخابات وتفريغها من مضمونها، وبالتالي دفع الإدارة إلى إلغاء الانتخابات». وتابع: «مطالبنا مختلفة ومتنوّعة، سواء على مستوى الخطاب السياسي الواسع في البلد أو على مستوى الجامعة، إذ نطالب بإلغاء دولرة الأقساط وتحقيق مجلس طالبي مستقل، إلى جانب استقلالية النوادي وإبرام عقد طالبي بين الإدارة والطلاب».

يعود تاريخ تأسيس الجامعة إلى عام 1866 (حسين بيضون)

فسبكة

لم يكتفِ المستخدمون بعرض شكاواهم من الأخطاء الطبية في ليبيا على حسابا تهم الشخصية، بل إنّ صفحات ومجموعات أنشئت لهذا الغرض، مع رصد الحوادث من هذا النوع وفتح باب النقاش حولها. وبينما يضع المستخدمون اللوم على الفرق الطبية في أيّ مكان تقع فيه أخطاء تؤدي إلى إصابات وعوارض جانبية خطرة ربما تصل الى الوفاة، فإنّهم يتساءلون في كلّ إدراج تقريبا عن دور الدولة ومسؤوليتها، سواء الرقابية او التنظيمية، في القطاع الصحي.

قصة لاجئ

ضاق العيش باللاجئ الأفغاني محمد إسماعيل في باكستان. اليوم، أكثر ما يرغب به هو العودة إلى بلاده

محمد إسماعيل
معاناة وغربة وفقر في باكستان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

لا يعرف محمد إسماعيل (40 عاماً) شيئاً عما عاشته عائلته حين غادرت أفغانستان متوجهة إلى باكستان، إذ لم يكن قد ولد بعد. لكن عائلته لم تجد حلاً بديلاً هرباً من الغزو السوفييتي للبلاد. ولد إسماعيل في مدينة بيشاور القريبة من الحدود الأفغانية في شمال غرب باكستان. لم تكن طفولته سهلة في ظل اللجوء والفقر، وقد اضطر للعمل في مهن عدة للعيش. واليوم، يرغب في العودة إلى بلاده ويكمل ما تبقى من حياته فيها. يعيش إسماعيل مع عائلته المؤلفة من والده ووالدته وزوجته وأطفاله الخمسة في أحد مخيمات اللاجئين الأفغان في ضواحي مدينة راولبندي المجاورة للعاصمة الباكستانية إسلام آباد، ويعمل في سوق الخضار والفاكهة لإعالة أسرته. لا يهنأ له العيش في باكستان حاله حال الكثير من اللاجئين، في ظل الوضع المعيشي الصعب والعيش في منزل في المخيم لا يقي حرارة الصيف وبرد الشتاء. كذلك، لا تتوفر مقومات الحياة فيه، عدا عن كيفية تعامل الشرطة مع اللاجئين.

في السادسة من عمره، التحق إسماعيل بمدرسة دينية إذ كان يرغب في أن يكون عالم دين في بلاده بعد العودة، بل كانت هذه رغبة والده. وبعد أربع سنوات أمضاها في الدراسة، اضطر إلى تركها من أجل العمل وتأمين لقمة العيش. تزوج في وقت مبكر في مدينة بشاور حيث كان يعيش. عمل في مصنع للطوب مع أقاربه. إلا أن عمله كان شاقاً، فانتقل إلى مدينة راولبندي في عام 2002.

في البداية، عمل في محل تجاري في مدينة راولبندي وكان يتقاضى القليل من المال. وفي عام 2010، قرر الانتقال للعيش في مخيم صغير اللاجئين الأفغان في المدينة، فترك العمل في المحل وبدأ يعمل في سوق الخضار والفاكهة، شأنه شأن الكثير من اللاجئين الأفغان. يخرج إسماعيل من منزله في الصباح الباكر، ليعود إليه بعد صلاة العصر. كذلك، يعمل أيام الإجازة بهدف تأمين متطلبات أسرته. يومياً، يكسب ما بين 500 روبية باكستانية (نحو ثلاثة دولارات تقريباً) و700 روبية (نحو أربعة دولارات)، وهو ما يكفيه لتأمين الاحتياجات اليومية، لكنه يخشى على مستقبل أولاده. يرغب إسماعيل في أن يتمكن من تعليم أولاده عسى أن يكون مستقبلهم أفضل من مستقبله. يرسل ابنه الأكبر ويدعى محمد يعقوب (11 عاماً) إلى المدرسة الدينية القريبة من المنزل، إذ لا يمكنه تسجيله في مدرسة. يرغب في العودة إلى بلاده، إلا أنه يخشى الأمر نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية. ويأمل أن تنجح مفاوضات السلام الأفغانية كي يتمكن من العودة. وإذا ما حصل ذلك، سيكون أول المغادرين.

بيت لحم. فلسطين

سفر أقل

كورونا يحرم الدول العربية سيّاحها

كما في معظم دول العالم، كان لتفشّي فيروس كورونا تأثير كبير على القطاع السياحي في الدول العربية. وقلّة هي التي تجرأت على السفر إلى بعض هذه الدول بعد إعادة فتح المطارات. وفي جولة على عدد من الدول العربية، يتبين أن السياحة الدينية في السعودية تضررت بشكل كبير اعتباراً من مارس/ آذار الماضي بعد إلغاء رحلات العمرة (19 مليون معتمر عام 2019)، وخفض أعداد الحجاج بأكثر من 95 في المائة خلال الموسم الأخير.

في الأردن، قدّر رئيس جمعية الفنادق الأردنية عبد الحكيم الهندي، حجم ضرر القطاع السياحي بسبب جائحة كورونا، بنحو 1,4 مليار دولار خلال العام الجاري، قائلاً إن أكثر القطاعات تضرراً هو الفنادق، تليه المطاعم، ثم النقل، ثم مكاتب السياحة والسفر.

أما في فلسطين، فكان قطاع السياحة الأكثر تضرراً من الجائحة، بخسائر بلغت نحو 1,15 مليار دولار بحسب الجهاز المركزي للإحصاء.

وإلى لبنان، قال مستشار وزير السياحة مازن بو درغم، إنّ عام 2020 شهد حتى سبتمبر/ أيلول الماضي، توافد 288,9 ألف سائح في مقابل 1,61 مليون سائح العام الماضي.

وفي يوليو/ تموز الماضي، أعلن صندوق النقد العربي أن مساهمة قطاع السياحة تبلغ 11,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

يشار إلى أن خسائر السياحة العالمية بسبب كورونا بلغت 460 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري، كما أفادت منظمة السياحة العالمية، مشيرة إلى أن العودة إلى مستوى عام 2019 ستستغرق ما بين عامين وأربعة أعوام.

(الأناضول)

(الصور: الأناضول، فرانس برس)

عمّان. الأردن

مراكش. المغرب

ذي قار. العراق

صيدا. لبنان

سوسة. تونس

مكة. السعودية